

Distr.: General
6 September 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام**

إضافة

موجز

هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، مقدم عملاً بالفقرة ٣٥١ من قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً عن التطورات والمسائل المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار، لتُنظر فيه في دورتها الثانية والسبعين. وهو مقدم أيضاً للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة ٣١٩ من الاتفاقية. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن التطورات الرئيسية الحديثة ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، ولا سيما في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وكذلك في الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية.

* A/72/150.

** يتضمن هذا التقرير موجزاً لأهم التطورات الأخيرة، وأجزاء مختارة من مساهمات الوكالات والبرامج والهيئات ذات الصلة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041017 280917 17-15536 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الإطار القانوني والسياساتي
٤	ألف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
٥	باء - الصكوك القانونية والسياساتية الأخرى
٦	ثالثا - سلامة الناس في البحر
٨	رابعا - النقل البحري والأمن البحري
١١	خامسا - التحديات والفرص المتعلقة بحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام
١١	ألف - زيادة المعرفة والفهم والنهوض بعلوم وتكنولوجيا البحار
١٣	باء - حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام
١٤	جيم - التنوع البيولوجي البحري، ووظائف النظم الإيكولوجية والسلع والخدمات البحرية
١٦	سادسا - تعزيز التنفيذ من خلال النهج المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات
١٦	ألف - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين
١٨	باء - بناء قدرات الدول على تنفيذ النظام القانوني للمحيطات والبحار
١٩	سابعا - الاستنتاجات
٢١	المرفق الحواشي

أولا - مقدمة

١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الوعي فيما يتعلق بأهمية الدور الذي تضطلع به المحيطات في تعزيز التنمية المستدامة، في ضوء حجم الفوائد التي تستمدّها البشرية بالفعل من المحيطات ومواردها. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار السلبية العميقة للأنشطة البشرية على المحيطات ومواردها في العالم أصبحت أكثر وضوحاً، وقد ازدادت تعقيداً بفعل آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على المحيطات. وقد لاحظت الجمعية العامة مع القلق نتائج التقييم البحري المتكامل العالمي الأول التي تفيد أن محيطات العالم تواجه في آن واحد ضغوطاً كبرى تنشأ عنها آثار جسيمة تبلغ من الشدة ما يجعل قدرتها القصوى على التحمل آيلة إلى الاستنفاد، أو قد استنفدت فعلاً في بعض الحالات، وأن التأخير في الأخذ بالحلول لتسوية المشاكل التي سبق أن اعتبرت خطراً يهدد بتدهور محيطات العالم سيؤدي، دون مبرر، إلى تكبد تكاليف بيئية واجتماعية واقتصادية أكثر جسامة^(١). وبناء على ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير فعالة لصون أو استعادة صحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود، بغية كفالة استمرار توافر المنافع المستمدة حالياً من المحيطات من أجل الأجيال المقبلة.

٢ - وفي هذا الصدد، فإن تعزيز تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالمحيطات، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢^(٢) أمر لا بد منه، بما في ذلك من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على النحو المعترف به في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات وأنشطة أخرى عديدة متصلة بالمحيطات تحت رعاية الأمم المتحدة وسائر المنظمات والبرامج والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، وكذلك على الصعيد الوطني، بهدف تعزيز الإطار السياسي والقانوني.

٤ - وتُحذر الإشارة بوجه خاص إلى المناسبتين العالميتين التاليتين: الدورة الرابعة للجنة التحضيرية التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٢/٦٩ المكلفة بمهمة وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛ ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات) الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥ - ويسلط هذا التقرير الضوء على نتائج هذه المناسبات فضلاً عن الأنشطة الأخرى بما فيها اتخاذ التدابير ووضع البرامج، والأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١^(٣). والغرض من إعداد التقرير هو مساعدة الجمعية العامة في نظرها واستعراضها سنوياً لتلك التطورات وغيرها. وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى ذات الصلة بالمحيطات وقانون البحار التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض^(٤). كما ينبغي أن يُقرأ التقرير بالاقتران مع المساهمات الأكثر تفصيلاً المقدمة من وكالات

الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وهيئاتها^(٥)، ومن سائر المنظمات الحكومية الدولية، والتي يعرب الأمين العام عن امتنانه لها.

ثانيا - الإطار القانوني والسياسي

٦ - إن الإطار القانوني الحالي للمحيطات واسع ومتعدد الأوجه ويشمل العديد من الصكوك العالمية والإقليمية والثنائية، وكذلك القوانين والأنظمة الوطنية، التي تتمحور حول الاتفاقية. والصكوك الملزمة تكملها صكوك هامة غير ملزمة، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تقدم التوجيهات السياسية والالتزامات والأهداف والغايات المتفق عليها دوليا. والتنفيذ الكامل لهذا الإطار القانوني، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك وضع معايير جديدة إضافية لتنظيم الأنشطة المتصلة بالمحيطات واستخداماتها، أمر أساسي للتنمية السلمية والمستدامة للمحيطات ومواردها.

ألف - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يجب الاستمرار في إعادة التأكيد على دور الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله تنفيذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار^(٦). ووردت الإشارة أيضا إلى دورها في تدعيم حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام في الغاية ١٤ (ج) من خطة عام ٢٠٣٠.

٨ - ولا يزال يُحرز تقدم نحو تحقيق هدف المشاركة العالمية في الاتفاقية والاتفاقيات المتعلقة بتنفيذها^(٧). فقد ازداد عدد أطراف الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام اتفاق عام ١٩٩٥ تنفيذ اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال^(٨) من ٨٣ طرفا إلى ٨٦ طرفا وازداد عدد الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية^(٩) من ١٤٩ طرفا إلى ١٥٠ طرفا.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئات والأجهزة المنشأة بموجب الاتفاقية العمل على تعزيز سيادة القانون في المحيطات من خلال تنفيذ الاتفاقية.

١٠ - وفي الدورة الثالثة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، المعقودة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، وافقت جمعية السلطة الدولية لقاع البحار على التقرير النهائي للجنة المراجعة التي أنشئت لإجراء المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية، الذي يتضمن ١٩ توصية تتناول جوانب تنظيم الأنشطة في قاع البحار وعمل السلطة^(١٠). كما أقرت الجمعية، من بين إجراءات أخرى، الجدول الزمني المنقح للاجتماعات لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في ضوء ازدياد عبء عمل السلطة^(١١). وقد أتيح مشروع القواعد التنظيمية المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة للتعليق عليه^(١٢).

١١ - وقد خصصت المحكمة الدولية لقانون البحار دورتيها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين، للمسائل القانونية والتنظيمية والإدارية والأعمال القضائية للمحكمة، واحتفلت بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١٣). وانتخب اجتماع الدول الأطراف في

الاتفاقية، في جلسته السابعة والعشرين، التي عُقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سبعة أعضاء في المحكمة لفترة ولاية مدتها تسع سنوات^(١٤).

١٢ - وانتخب اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية أيضا ٢٠ عضوا في لجنة حدود الجرف القاري لفترة ولاية مدتها خمس سنوات^(١٥)، تبدأ من الدورة الرابعة والأربعين. ومنذ صدور التقرير السابق، عقد أعضاء اللجنة السابقون الدورات الحادية والأربعين والثانية والأربعين والثالثة والأربعين للجنة^(١٦)، واعتمدوا ثلاث مجموعات من التوصيات، ليصل العدد الإجمالي للتوصيات إلى ٢٩ توصية. واحتفلت اللجنة بالذكرى العشرين لإنشائها في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ في جلسة مفتوحة^(١٧).

١٣ - وتلقى الأمين العام إيداعين إضافيين عملا بالفقرة ٩ من المادة ٧٦ من الاتفاقية، التي تصف بشكل دائم الحد الخارجي للرصيف القاري، فضلا عن أربعة إيداعات أخرى لخرائط بحرية أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط المحددة للمناطق البحرية^(١٨).

باء - الصكوك القانونية والسياساتية الأخرى

١٤ - يتواصل تعزيز الإطار القانوني في الاتفاقية من خلال وضع صكوك إضافية على الصعيدين العالمي والإقليمي^(١٩). وفي الدورة الرابعة، اعتمدت اللجنة التحضيرية^(٢٠) توصيات، بتوافق الآراء، لتقديمها إلى الجمعية العامة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وأوصت اللجنة التحضيرية الجمعية العامة أيضا بأن تتخذ قرارا على وجه السرعة بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر حكومي دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لينظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن عناصر صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية، وإعداد نص لذلك الصك. ومن المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة القرار المذكور وفقا للفقرة ١ (ك) من القرار ٢٩٢/٦٩. واعتمدت اللجنة التحضيرية أيضا تقريرها المرحلي المقدم إلى الجمعية العامة^(٢١).

١٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استوفى عدد من الصكوك الهامة شروط الدخول حيز النفاذ. فعلى سبيل المثال، دخل اتفاق باريس حيز النفاذ^(٢٢) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويتسم تنفيذه الفعلي بأهمية بالغة من أجل الحفاظ على صحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على التحمل في ضوء الآثار المتوقعة لتغير المناخ وتحمض المحيطات على المحيطات ومواردها^(٢٣). ويتضمن اتفاق باريس الإشارة إلى أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، وحماية التنوع البيولوجي^(٢٤). وفي هذا الصدد، سوف يساهم التنفيذ الفعلي للاتفاقية في بناء القدرة على التحمل وتعزيز تدابير التخفيف القائمة على المحيطات، بما في ذلك قدرة المحيطات على الامتصاص بوصفها بالوعات للكربون، مما سيؤدي بدوره إلى دعم الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ في إطار اتفاق باريس^(٢٥).

١٦ - واتخذت أيضا عدة خطوات هامة من أجل تعزيز تنفيذ الصكوك الحالية المتعلقة بالمحيطات على الصعيدين العالمي والإقليمي، على النحو المبين في الفروع ثالثا ورابعا وخامسا أدناه^(٢٦).

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ما زالت هناك عدة أنشطة جارية في ما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. واختتم المؤتمر المعني بالمحيطات باعتماد وثيقة سياسات ختامية معنونة "محيطاتنا مستقبلنا: نداء للعمل"، أكد فيها المشاركون، في جملة أمور، على الحاجة إلى تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي على النحو الوارد في الاتفاقية^(٢٧). وبالإضافة إلى ذلك، صدر تقرير للمؤتمر يتضمن، في جملة أمور، موجز نتائج الجلسات الحوارية السبع بشأن إقامة الشراكات المعقودة خلال مؤتمر المحيطات^(٢٨) وأكثر من ١٠٠٠ التزام طوعي وشراكة مسجلة في سياق المؤتمر^(٢٩). وفي سياق المؤتمر، أقيم في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ احتفال باليوم العالمي للمحيطات تحت شعار "محيطاتنا مستقبلنا"، من أجل تشجيع التعاون والاستمرار في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

١٨ - وعلاوة على ذلك، وللمساعدة في عملية متابعة واستعراض خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وافقت اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين، المعقودة في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، على إطار مؤشرات عالمية لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ثم اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة^(٣٠)، بوصفه أداة طوعية تقودها البلدان تشمل مجموعة أولية من المؤشرات التي ستقوم اللجنة بتحسينها سنويا واستعراضها على نحو شامل (انظر أيضا الفقرة ٧٦ أدناه)^(٣١).

١٩ - واستعرض اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، بشأن موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، استعرض بتعمق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب بعض الأهداف الأخرى في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠^(٣٢). وتمخض الجزء الرفيع المستوى عن إعلان وزاري تم فيه الاعتراف بمساهمة المحيطات في التنمية المستدامة والاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، وكذلك في القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والتجارة والنقل البحريين، وتوفير العمل اللائق وأسباب المعيشة. كما تم تسليط الضوء على الأهمية الخاصة للمحيطات والبحار والموارد البحرية بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣٣).

ثالثا - سلامة الناس في البحر

٢٠ - من بين أهداف خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ كفالة أن يتمكن جميع البشر من تحقيق طاقاتهم الكامنة في ظل الكرامة والمساواة وفي ظروف صحية^(٣٤). ونظرا لأن الإنسان هو محور أهداف التنمية المستدامة، فمن المهم النظر في الكيفية التي تؤثر بها المحيطات على البشر، والكيفية التي يمكن أن يسهموا بها في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار ومواردها. وعلى وجه الخصوص، ستكون معالجة مواطن الضعف وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات^(٣٥) من العوامل الحاسمة في تمكين جميع الأفراد من دعم التنمية المستدامة والاستفادة من المحيطات والبحار.

٢١ - وجرى النظر في المسائل الجنسانية في سياق بعض القطاعات المرتبطة بالمحيطات كمصائد الأسماك، على سبيل المثال؛ بيد أنه يوجد قدر محدود جدا من البحوث والبيانات المتاحة عن القطاعات

الأخرى، ولم يجر النظر في هذه المسألة وأبعادها المتعددة بصورة مشتركة بين القطاعات وشاملة على الصعيد الحكومي الدولي. وفي هذا الصدد، عقد مؤتمر عنوانه "استكشاف العنصر البشري للمحيطات: الآثار الجنسانية المترتبة على قانون البحار"^(٣٦)، في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧ في ميلانو، إيطاليا، أتاح الفرصة للنظر للمرة الأولى في الآثار الجنسانية المترتبة على قانون البحار بطريقة متكاملة وشاملة^(٣٧). وسلط المؤتمر الأضواء، في جملة أمور، على مساهمة المرأة في الاستخدام المستدام للموارد البحرية، مع الإشارة إلى أن دور المرأة في بعض القطاعات لا يزال، على الرغم من أهميته، بلا أجر وغير منظم في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، لم يتحقق بعد التكافؤ بين الجنسين في صنع القرارات المتعلقة بمسائل المحيطات، مما يشدد على الحاجة إلى زيادة مستوى المشاركة الفعلية للمرأة في المحافل المختلفة من خلال تعزيز قطاعات منها التعليم والتدريب والوضع الاقتصادي.

٢٢ - وعلى الرغم من أن النساء معرضات بوجه خاص للاتجار بالبشر والتعذيب والاعتداء الجنسي في عرض البحر (انظر أيضا الفقرات ٢٧ و ٣٩ و ٤٠ أدناه)، يتعرض الرجال أيضا إلى مخاطر خاصة، مثل استغلال العمالة في اقتصاد القطاع الخاص^(٣٨).

العمالة في البحر

٢٣ - على الرغم من وجود معايير العمل الدولية وغيرها من الصكوك القانونية، كثيرا ما يعمل الملاحون والصيادون في عرض البحر، على وجه الخصوص، في ظروف صعبة ويواجهون مخاطر مهنية محددة. فهم معرضون للاستغلال وسوء المعاملة، وعدم الحصول على أجورهم، وعدم احترام عقود العمل، وإلى سوء التغذية وتردي الأحوال المعيشية، بل وحتى الهجر في الموانئ الأجنبية^(٣٩).

٢٤ - وتشمل التطورات الأخيرة التي يمكن أن تساهم في تحسين ظروف عمل الملاحين ومعيشتهم دخول اتفاقية وثائق هوية الملاحين (المنقحة)، لعام ٢٠٠٣، حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بصيغتها المعدلة. ومن المتوقع أن تساهم هذه المعاهدة بقوة في تيسير الحصول على إذن النزول إلى اليابسة، ونقل الملاحين ومرورهم العابر، مع تعزيز الأمن في الموانئ وعلى الحدود من خلال استخدام وثيقة مضمونة معترف بها دوليا.

٢٥ - ومن المتوقع أيضا أن يكفل دخول تعديلات عام ٢٠١٤ على مدونة اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ توفير نظام ضمان مالي سريع وفعال لمساعدة الملاحين في حالات التخلي عنهم، وضمان التعويض عن المطالبات التعاقدية في حالة وفاة أحد الملاحين أو إصابته بإعاقة طويلة الأجل بسبب تعرضه لإصابة أو مرض أو مخاطر أثناء العمل^(٤٠).

٢٦ - وسيعزز دخول اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك لعام ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الجهود العالمية الرامية إلى ضمان ظروف العمل اللائق للعاملين في قطاع صيد الأسماك^(٤١). ويكتسب قبول الاتفاقية على أوسع نطاق وتنفيذها الفعلي أهمية بالغة من أجل حماية الصيادين من أشكال العمل غير المقبولة وانتهاكات الحقوق. وعلى وجه الخصوص، تنص الاتفاقية على حد أدنى من المتطلبات التي يتعين إنفاذها من خلال عمليات تفتيش العمل في الموانئ الأجنبية. ووضعت منظمة العمل الدولية المبادئ التوجيهية بشأن تفتيش ظروف العمل والمعيشة على ظهر سفن الصيد من أجل مساعدة دول العلم على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية^(٤٢).

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للمعايير المنصوص عليها في الاتفاقية، إلى جانب بروتوكول عام ٢٠١٤ الملحق باتفاقية العمل الجبري، لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، دور وقائي في التصدي للعمل الجبري وعمل الأطفال^(٤٣). وأطلقت منظمة العمل الدولية أيضا برنامج العمل العالمي بشأن مكافحة السخرة والاتجار بصيادي الأسماك في عرض البحر^(٤٤). وتدعو منظمة العمل الدولية إلى عقد اجتماع ثلاثي بشأن المسائل ذات الصلة بالصيادين المهاجرين^(٤٥) في أيلول/سبتمبر، في إطار متابعة القرار المتعلق بتعزيز رفاه الصيادين، الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٧^(٤٦).

الهجرة عن طريق البحر

٢٨ - من المسائل التي تثير قلقا بالغاً، ضمن أمور أخرى، العدد الكبير من الأشخاص الذين يعرضون حياتهم للخطر عند عبورهم المحيط في كثير من أنحاء العالم، وارتفاع حصيلة القتلى، واستغلال المهربين للأشخاص (انظر الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أدناه)، وعدم كفاية عمليات البحث والإنقاذ، وعدم كفاية الحماية المقدمة للمتسمي اللجوء واللاجئين والمشاكل المتعلقة بالإنزال من السفن.

٢٩ - وعبر زهاء نصف مليون لاجئ ومهاجر البحر الأبيض المتوسط متوجهين إلى أوروبا خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧^(٤٧)، مما أدى إلى وفاة أو فقد نحو ٧ ٠٠٠ شخص^(٤٨). وفي عام ٢٠١٧، زاد عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يستخدمون طريق وسط البحر الأبيض المتوسط^(٤٩) بنسبة ٢٦ في المائة في حين انخفض عدد الأشخاص الذين يستخدمون المسار الشرقي بالمقارنة مع عام ٢٠١٦^(٥٠).

٣٠ - وعبر نحو ١١٧ ١٠٠ لاجئ ومهاجر من القرن الأفريقي إلى اليمن في عام ٢٠١٦، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٥. وبلغ عدد الوافدين إلى الساحل اليمني حوالي ٢١ ٧٠٠^(٥١) شخص في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧. ومنذ منتصف عام ٢٠١٥، تقلصت تنقلات اللاجئين والمهاجرين على نطاق واسع عن طريق البحر عبر خليج البنغال وبحر أندامان^(٥٢). وفي منطقة البحر الكاريبي، سُجلت ٣٩٢ حادثة بحرية شملت ما مجموعه ٦ ٢٢٩ شخصا في عام ٢٠١٦^(٥٣). وفي أيار/مايو ٢٠١٧، سُجلت ٥٦ حادثة بحرية في منطقة البحر الكاريبي شملت ١ ٣٢٦ فردا^(٥٤).

٣١ - وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين^(٥٥)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، التزمت الجمعية بوضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية بحلول عام ٢٠١٨، والذي ستبدأ الدول في التفاوض بشأنه في شباط/فبراير ٢٠١٨. ودعت الجمعية العامة، في الإعلان، الدول الأعضاء أيضا إلى النظر في وضع مبادئ موجّهة غير ملزمة، ومبادئ توجيهية طوعية، فيما يتعلق بحماية المهاجرين الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، وأن تلتزم بتكثيف التعاون الدولي بشأن تعزيز آليات البحث والإنقاذ، بما في ذلك عن طريق تحسين توافر بيانات دقيقة عن أماكن وجود الأشخاص والسفن التي تقطعت بها السبل في البحر^(٥٦).

رابعا - النقل البحري والأمن البحري

٣٢ - لا يزال قطاع النقل البحري هو محرك النمو الاقتصادي والتنمية، إذ تُستخدم السفن البحرية في نقل أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية^(٥٧). إلا أن هذا القطاع ظل يواجه تحديات فيما يتعلق بالاستخدام المفرط لقدرات الأسطول العالمي^(٥٨)، وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للنظام القانوني.

٣٣ - وظلت المنظمة البحرية الدولية تركز اهتمامها على التنفيذ الفعلي للصكوك الحالية المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين وحماية البيئة البحرية من التلوث الذي تسبب فيه السفن، فضلا عن التشجيع على المشاركة في الصكوك الدولية من أجل إنفاذها^(٥٩). وتشمل التوجيهات الاستراتيجية المحددة المقدمة إلى المنظمة البحرية الدولية في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ تحسين التنفيذ، وإدماج التكنولوجيات الحديثة والمتطورة في الإطار التنظيمي، والتصدي لتغير المناخ، والمشاركة في إدارة المحيطات، وتعزيز جهود تيسير التجارة الدولية وتأمينها على الصعيد العالمي، وكفالة الفعالية التنظيمية والمؤسسية^(٦٠).

٣٤ - ولا يزال التنفيذ الفعلي من قِبَل دولة العلم أمرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية من التجارة والنقل البحريين، وذلك لضمان سلامة وأمن الملاحة في البحار، وتهيئة ظروف عمل لائقة (انظر الفقرات من ٢٣ إلى ٢٧ أعلاه)، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وحفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام (انظر الفرع خامسا - باء أدناه). ومن المسائل المثيرة للقلق في هذا الصدد في الآونة الأخيرة الغش في استخدام الأعلام الذي تمارسه سفن لا تنتمي إلى السجل الوطني للدولة التي ترفع السفن أعلامها، لأغراض منها ممارسة أنشطة غير مشروعة^(٦١).

٣٥ - وتشمل الأنشطة البحرية التي يمكن أن تشكل تهديدا للأمن البحري الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية المرتكبة في عرض البحر، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، من قبيل القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر والتهريب والأعمال الإرهابية ضد النقل البحري والمنشآت المقامة على المياه الساحلية والمصالح البحرية الأخرى^(٦٢). ويمكن أن تشكل الهجمات الإلكترونية البحرية تهديدا للسلامة والأمن البحريين أيضا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اتخذت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية قرارا بشأن إدارة المخاطر الإلكترونية البحرية في نظم إدارة السلامة^(٦٣).

٣٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، انخفض عدد أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن المبلّغ عنها على الصعيد العالمي^(٦٤). إلا أن ازدياد عدد الهجمات في بعض المناطق في عام ٢٠١٦ ظل مسألة مثيرة للقلق الشديد^(٦٥). فعلى سبيل المثال، كان هناك بعض الدلائل على عودة أعمال القرصنة انطلاقا من الصومال إلى الظهور، إذ وقعت سبع حوادث، منها ثلاث عمليات اختطاف، خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧^(٦٦)، بينما قلّ عددها على نحو ملحوظ قبالة سواحل الهند ونيجيريا. وظل مستوى العنف المستخدم في الهجمات مرتفعا إلى حد غير مقبول في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء القلق إزاء الإبلاغ غير الكافي عن الحوادث، أصدرت لجنة السلامة البحرية تعميما بشأن الإبلاغ عن حوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن في خليج غينيا^(٦٧). ونظرت أيضا في مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بمستودعات الأسلحة العائمة، وأحالت المسألة إلى فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال^(٦٨)، الذي حث بدوره المنظمة البحرية الدولية على اتخاذ إجراءات مبكرة^(٦٩).

٣٧ - واتخذت تدابير لمكافحة القرصنة في مناطق مختلفة. فعلى سبيل المثال، وقّعت إندونيسيا وماليزيا والفلبين، التي ساورها القلق بسبب الحوادث التي وقعت مؤخرا في المنطقة وشملت اختطاف أو الشروع في اختطاف أفراد الأطقم البحرية، وقّعت اتفاقا ثلاثيا للدوريات البحرية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧،

بهدف التصدي لتزايد حوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن، واختطاف الأطقم في عرض البحر وغيرها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية على طول الحدود المشتركة للبلدان الثلاثة^(٧٠).

٣٨ - واعتمدت ١٢ دولة في غرب المحيط الهادئ وخليج عدن نهجا ذا طابع إقليمي تكاملي متزايد لمكافحة الجرائم في عرض البحر. وأصبحت مدونة قواعد السلوك المنقحة المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن (تعديل جدّة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك) التي اعتُمدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تغطي الآن أيضا، بالإضافة إلى القرصنة والسطو المسلح على السفن، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المجال البحري"^(٧١)، والصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم. وفيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالمدونة المنقحة، يتيح التعديل إطارا واسعا للتعاون الطوعي، بأساليب منها الاستعانة بالضباط على متن السفن، والتنسيق وتبادل المعلومات، والإبلاغ، وتقديم المساعدة والتدريب والتثقيف^(٧٢).

٣٩ - وتُقد أيضا عدد من الأنشطة على الصعيد الإقليمي للتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص (انظر الفقرتين ٢٧ و ٢٨ أعلاه). فعلى سبيل المثال، أنشئت فرقة عمل معنية بالتخطيط والتأهب، عملا بإعلان بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم ترتكب أثناء العبور، الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري السادس لعملية بالي في عام ٢٠١٦. وتُقد أنشطة متابعة للالتزامات المنبثقة عن إعلان وخطة عمل البرازيل في منطقة البحر الكاريبي^(٧٣).

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، حلقتي عمل تدريبيتين في الهند ومالطة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر. ووقّع أيضا اتفاق تعاون مع عملية صوفيا للقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، في قراراته ٢٢٤٠ (٢٠١٥) و ٢٢٩٢ (٢٠١٦) و ٢٣١٢ (٢٠١٦)، للتعرف على السفن والأصول التي يستخدمها مهربي المهاجرين أو المتاجرين بالأشخاص أو التي يُشتبه في استخدامها، وضبطها والتصرف فيها^(٧٤).

٤١ - وظلت مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق البحر أولوية أخرى في المبادرات المتعلقة بالأمن البحري في كثير من المناطق، نظرا لأن التدابير الفعالة تتطلب أيضا التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، أنشأ منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية شراكة الطريق الجنوبية التي تعمل في إطارها الهيئات المعنية بمكافحة المخدرات/إنفاذ القانون في المنطقة والمنظمات الدولية معا من أجل تنسيق مبادرات مكافحة المخدرات التي تستهدف الطريق الجنوبية لتهريب المخدرات^(٧٥).

٤٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أطلق البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات برنامجا جديدا مدته أربع سنوات لتحسين قدرة البلدان النامية على التصدي للجرائم المتصلة بمصائد الأسماك على امتداد سلسلة القيمة في هذا القطاع. وستُعقد الندوة الدولية الثالثة بشأن الجرائم المتصلة بمصايد الأسماك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧^(٧٦).

خامسا - التحديات والفرص المتعلقة بحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام

٤٣ - في إطار السعي إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد من المحيطات ومواردها لأجيال الحاضر والمستقبل، يجب أن تكون الاستخدامات المختلفة للمحيطات مستدامة. إلا أنه حتى تكون الأنشطة المتعلقة بالمحيطات والبحار مستدامة، ليس من المهم الاكتفاء فقط بالسيطرة على الضغوط البشرية الفردية على البيئة البحرية التي تؤثر سلبا على صحة النظم الإيكولوجية البحرية وعلى قدرتها على الصمود وإنتاجيتها، بل من المهم أيضا أخذ الآثار التراكمية للضغوط بعين الاعتبار. وقد تم، في هذا الصدد، وضع العديد من الأدوات والنهج الإدارية المهمة، ويجري تنفيذها بوتيرة متزايدة.

٤٤ - وتشمل الضغوط التي تؤثر سلبا على المحيطات تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والتلوث البحري، والإفراط في الصيد وممارسات الصيد الضارة، والتنمية الساحلية، وإدخال الأنواع الدخيلة التوسعية. وقد جرى التأكيد في الاجتماع الثامن عشر لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على حتمية اتخاذ إجراءات فورية للتصدي لآثار تغير المناخ على المحيطات، وعلى الحاجة إلى تركيز دولي متواصل ومنسق في هذا الصدد، خصوصا بالنظر إلى الآثار الخطيرة على البلدان ذات السواحل المنخفضة التي يتعرض وجودها في حد ذاته للخطر. وأقرّ بأن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، مُعرّضة بصفة خاصة لآثار تغير المناخ^(٧٧). وجرى التشديد أيضا في المؤتمر المعني بالمحيطات على الحاجة إلى وضع وتنفيذ تدابير فعالة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها^(٧٨).

ألف - زيادة المعرفة والفهم والنهوض بعلوم وتكنولوجيا البحار

٤٥ - تمثل زيادة الفهم العلمي للمحيطات، بما في ذلك تفاعلاتها مع الغلاف الجوي، أمرا أساسيا من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام، ومعالجة الآثار التراكمية على المحيطات، بما في ذلك تغير المناخ وتحمض المحيطات. بيد أن المعرفة المحدودة ببعض النظم الإيكولوجية والعمليات البحرية وعدم إدماج المعارف العلمية المتاحة في عمليات صنع القرار بالقدر الكافي لا يزالان يمثلان تحديين كبيرين فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للمحيطات.

٤٦ - وقد أُكِّد من جديد المؤتمر المعني بالمحيطات والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام^(٧٩). والتزمت الدول بوقف مسار التدهور في صحة وإنتاجية المحيطات ونظمها الإيكولوجية وعكس اتجاهه، وحماية قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية واستعادتهما، بسبل من بينها زيادة البحوث في مجال العلوم البحرية ورصد مزيد من الموارد لها، وتعزيز عمليات تبادل البيانات وأفضل الممارسات والدراية. وأبرز المؤتمر الحاجة إلى توسيع نطاق الفهم الحالي لدور المحيطات وعوامل الضغط على نظمها الإيكولوجية، بسبل منها إجراء تقييمات لحالة المحيطات، وتعزيز عملية صنع القرار بالاستناد إلى أفضل العلوم المتاحة^(٨٠)، وضرورة تعاون الأوساط العلمية وواضعي السياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٨١).

٤٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى الاضطلاع بعدد من الأنشطة والمبادرات بهدف تعزيز البحوث العلمية البحرية، وزيادة قدرات الدول في مجال البحوث، ودعم الربط بين العلم والسياسات.

٤٨ - وأيدت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الاقتراح الداعي إلى إعلان عقد الأمم المتحدة الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠): "المحيطات التي نحتاجها من أجل المستقبل الذي نصبو إليه" ليكون إطارا للعمل المتضافر من أجل تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك فرصة لمعالجة عدة مسائل منها المسائل المتصلة بالمحيطات والمناخ، ولإقامة شراكات جديدة، وإطلاق مشاريع بحثية رائدة جديدة، وتوعية الجمهور^(٨٢). وأطلقت اللجنة أيضا الطبعة الأولى من التقرير العالمي لعلوم المحيطات الذي يقيّم الحالة والاتجاهات المتعلقة بالقدرات في مجال علوم المحيطات في جميع أنحاء العالم^(٨٣).

٤٩ - وفيما يتعلق بتقييمات حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، التي أُجريت في الدورة الثانية (٢٠١٥-٢٠٢٠) للعملية المنتظمة المتعلقة بالإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية^(٨٤)، أنتج فريق خبراء العملية المنتظمة، تماشيا مع برنامج العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠^(٨٥)، مجموعة مكوّنة من ثلاث خلاصات تقنية تلخص لوضعي السياسات المعلومات العلمية الرئيسية الواردة في التقييم البحري المتكامل العالمي الأول. وتهدف الخلاصات إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من بين عمليات حكومية دولية أخرى؛ والعمل الجاري عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والعملية التشاورية غير الرسمية التي ركّزت مناقشتها في عام ٢٠١٧ على موضوع "آثار تغير المناخ على المحيطات"^(٨٦). وصدرت منشورات التقييم والخلاصات التقنية الثلاث في المؤتمر المعني بالمحيطات. وكما قررت ذلك الجمعية العامة، سيستع نطاق الدورة الثانية من وضع خط أساس ليشمل تقييم الاتجاهات وتحديد الثغرات^(٨٧). كما سيضم أيضا أنشطة أخرى منها تنظيم حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات^(٨٨).

٥٠ - وتشمل التقييمات الحديثة الأخرى أول تقييم شامل لصحة النظام الإيكولوجي لبحر البلطيق أجرته لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، وصدر في حزيران/يونيه ٢٠١٧^(٨٩)، وبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون "النمذجة والبيانات من أجل عمليات تقييم التأثير الإشعاعي - المرحلة الثانية" الذي أُطلق في عام ٢٠١٦، بهدف تحسين المعارف العلمية للدول الأعضاء وقدراتها من أجل تقييم مستوى الحماية للجمهور والبيئة من التعرض للإشعاع المؤين^(٩٠).

تطوير التكنولوجيا ونقلها

٥١ - كانت هناك زيادة ملحوظة في تطوير التكنولوجيا للاستخدامات المختلفة للمحيطات. ويؤدي التقدم السريع في تطوير تكنولوجيا التحكم الآلي، وأجهزة الاستشعار، وتكنولوجيات التحكم عن بعد، والاتصالات، ونظم الدفع والتحرك والنظم المستقلة إلى فتح قطاعات جديدة في مجال استخدام المحيطات وإلى تعزيز البحوث^(٩١).

٥٢ - ومن المتوقع أيضا أن تحدث التكنولوجيات تحولاً في تصميم السفن وبنائها في المستقبل وأن يكون لها تأثير على السلامة والأداء التجاري والتشغيلي^(٩٢). وأولي أيضاً اهتمام خاص لتطوير تكنولوجيات الغرض منها الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو التخلص منها^(٩٣).

٥٣ - ويُجرى أيضاً تقدم سريع في مجال التكنولوجيا وغيرها من الابتكارات في مجال الطاقة البحرية المتجددة، حيث بلغ العديد من التطبيقات مرحلة تجارية. وسيؤدي ذلك إلى خفض التكاليف والمساعدة في توسيع الأسواق^(٩٤).

٥٤ - وفي حين يمكن أن يدعم التقدم في مجال التكنولوجيا التوصل إلى فهم أفضل للمحيطات، وحفظ مواردها واستخدامها المستدام^(٩٥)، وإنتاج الطاقة المتجددة واستكشاف الموارد البحرية غير الحية واستغلالها، من بين الاستخدامات الأخرى، هناك حاجة إلى فهم الآثار المحتملة للتكنولوجيا في المستقبل، وتوسيع نطاق المناقشات بشأن تأثير التكنولوجيات وتنظيمها. وعلى سبيل المثال، قررت المنظمة البحرية الدولية الاضطلاع بدور استباقي والقيام بعملية تنظيمية لتحديد النطاق فيما يتعلق باستخدام السفن السطحية البحرية المستقلة^(٩٦).

٥٥ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨)، شددت الدول الأعضاء على أهمية حصول جميع البلدان على التكنولوجيات السليمة بيئياً، والمعارف الجديدة، والدراية، والخبرات، وعلى أهمية العمل التعاوني بشأن الابتكار والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا. وتدعو الاتفاقية في جزئها الرابع عشر، في جملة أمور، جميع الدول على التعاون وفقاً لقدراتها من أجل النهوض بصورة فعالة بتنمية التكنولوجيا البحرية ونقلها بأحكام وشروط منصفة ومعقولة من أجل مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من المحيطات والبحار.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧١/٢٥١، مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي يكتسي أيضاً أهمية لتنفيذ الاتفاقية^(٩٧).

باء - حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام

٥٧ - تعد مصائد الأسماك في العالم، ولا سيما مصائد الأسماك الصغيرة والحرفية، مساهماً رئيسياً في الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ظلت الاستدامة تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للعديد منها. وقدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن ٣١,٤ في المائة من مصائد الأسماك قد استُغلت في عام ٢٠١٣ بمستويات غير مستدامة بيولوجياً^(٩٨). ولم تتحسن الحالة العامة للأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦؛ وتدهور وضع عدد كبير من الأرصدة حتى في الوقت الذي تحسن فيه وضع عدد أقل من الأرصدة^(٩٩).

٥٨ - وتم تحديد بعض العوامل الرئيسية المسببة للإفراط في صيد الأسماك في هذا الصدد ومنها سوء الإدارة، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والقدرة المفرطة، وممارسات الصيد المدمرة، والافتقار إلى المعرفة أو المعلومات، والافتقار إلى القدرات. ولبلوغ الغاية ١٤-٤ المحددة في الهدف ١٤^(١٠٠) من أهداف التنمية المستدامة، سيلزم بذل جهود كبيرة على جميع المستويات.

٥٩ - وواصلت المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك اتخاذ خطوات لتحسين إدارة مصائد الأسماك الخاضعة لاختصاصها، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي

بشأن الاتفاق^(١٠١). وعلى سبيل المثال، دخلت التعديلات على اتفاقية منظمة مصائد الأسماك في شمال الأطلسي لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٧^(١٠٢). وفي أعقاب الاستعراض الذي أجرته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ لتنفيذ أحكام قراراتها المتعلقة بآثار صيد الأسماك في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل، والذي أسفر عن وضع تدابير إضافية، اتخذت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك عددا من الخطوات لتحسين إدارة هذه الأرصد^(١٠٣).

٦٠ - وأوصى المؤتمر الاستعراضي بشأن الاتفاق بأن تُخصَّص المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق، التي سُتُأنف في عام ٢٠١٨، للنظر، على أساس سنوي، في المسائل المحددة الناشئة عن تنفيذ الاتفاق، بهدف تحسين التفاهم وتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات لكي تنظر فيها الدول الأطراف وكذلك الجمعية العامة والمؤتمر الاستعراضي.

٦١ - وتم أيضا اتخاذ عدد من التدابير للتصدي للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك وفقا للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والقضاء عليه^(١٠٤). وقد ناقش الاجتماع الأول للأطراف في ذلك الاتفاق والاجتماع الأول للفريق العامل المخصص المنشأ بموجب المادة ٢١ من ذلك الاتفاق الاحتياجات والأولويات الرئيسية للدول الأطراف النامية في تنفيذ الاتفاق^(١٠٥). وقد اعتمدت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على نحو متزايد تدابير دولة الميناء^(١٠٦). واستجابةً لدعوة الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة أيضا في عام ٢٠١٧، المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن برامج توثيق المصيد^(١٠٧).

٦٢ - ويمكن أن تساهم بعض الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الإفراط في القدرة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم^(١٠٨). وستجري المفاوضات المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسينظر فريق التفاوض التابع لمنظمة التجارة العالمية المعني بالقواعد في مقترحات خطية بشأن ضوابط جديدة تتعلق بالإعانات التي تقدم لمصائد الأسماك^(١٠٩).

جيم - التنوع البيولوجي البحري، ووظائف النظم الإيكولوجية والسلع والخدمات البحرية

٦٣ - يكتسي التنوع البيولوجي البحري أهمية حيوية لرفاه الإنسان، لأنه يشكل أساس طائفة واسعة من خدمات النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة. ومن المسلّم به عموما أن النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي لها وظائف حيوية في الدورة الطبيعية وفي دعم الحياة على كوكب الأرض. وتوفر أيضا النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مصدرا لكسب العيش لبلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن التنوع البيولوجي البحري يزرع تحت ضغط متزايد من مختلف أنواع الأنشطة البشرية، كما هو مبين في الفقرة ٤٤ أعلاه. وتواصل الدول، من خلال مختلف المبادرات، ولا سيما من خلال المنظمات الحكومية الدولية، معالجة بعض هذه الضغوط^(١١٠).

٦٤ - وتشمل الإجراءات التي اتُخذت مؤخرا على الصعيد الحكومي الدولي تدابير لمعالجة آثار الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، وأجهزة الطاقة المدية والموجية، والمركبات النائية الفينيل المتعدد الكلور، والذخائر المغمورة بالمياه، والصيد العرضي^(١١١). وكانت الشعاب المرجانية محور اهتمام خاص^(١١٢). واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي خطة عمل طوعية محددة للتنوع البيولوجي في مناطق المياه الباردة ضمن نطاق الاختصاص القضائي للاتفاقية^(١١٣).

٦٥ - ويتواصل التركيز بوجه خاص^(١١٤) على معالجة الضغوط الأخرى مثل التلوث الناجم عن مصادر برية، ولا سيما الحطام البحري واللدائن واللدائن الدقيقة. وفيما يتعلق بالحطام البحري، ستعقد جمعية الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في تقييم مدى فعالية استراتيجيات وتُهج الإدارة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لمكافحة القمامة من اللدائن واللدائن الدقيقة البحرية^(١١٥). وقد اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي^(١١٦) في الآونة الأخيرة إرشادات عملية طوعية بشأن منع آثار الحطام البحري على التنوع البيولوجي والموائل البحرية والساحلية والتخفيف منها. ومن المتوقع أن تعقد منظمة الأغذية والزراعة في أوائل عام ٢٠١٨ مشاورات تقنية ثانية لمواصلة تطوير مشروع المبادئ التوجيهية بشأن وسم معدات الصيد، لكي تنظر فيه لجنة مصائد الأسماك في تموز/يوليه ٢٠١٨^(١١٧). وتجري أيضا مناقشة تدابير إضافية لمعالجة الحطام البحري في اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن إلقاء النفايات ومواد أخرى فيها لعام ١٩٧٢ (اتفاقية لندن)، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة^(١١٨)، وكذلك على المستوى الإقليمي في سياق عدة برامج تتعلق بالبحار الإقليمية، وكذلك اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي^(١١٩)، واتفاق حفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال^(١٢٠).

٦٦ - وسيتيح اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الرابع لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فرصة للتفكير في إنجازات البرنامج وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما تلك المتعلقة بالتلوث البحري^(١٢١).

٦٧ - وستُعزّز بدرجة كبيرة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من التلوث من خلال نقل الكائنات المائية التي يحتمل أن تكون ضارة ومسببات الأمراض من خلال مياه الصابورة في السفن نتيجة لدخول الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها حيز النفاذ في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويجري العمل حاليا داخل المنظمة البحرية الدولية لإعداد مدونة للموافقة على نظم إدارة مياه الصابورة، فضلا عن مشاريع تعديلات على تلك الاتفاقية لتصبح المدونة ملزمة^(١٢٢).

٦٨ - وقد ركزت بوجه خاص التدابير الرامية إلى معالجة الضغوط التراكمية (انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٤ أعلاه) على التنوع البيولوجي البحري على تعزيز التعاون بين القطاعات على جميع المستويات. وعلى سبيل المثال، عُقد الحوار العالمي لمبادرة المحيطات المستدامة مع منظمات البحار الإقليمية والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك. وتقرر في الاجتماع الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أن يصبح الحوار العالمي منتدى منتظما^(١٢٣). وأقرت أيضا اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٩٢، وكذلك في الدراسات التي أجريت مؤخرا، بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين القطاعات، لا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(١٢٤).

٦٩ - وتشمل النهج الشاملة لعدة قطاعات والمتكاملة المتعلقة بإدارة الأنشطة البشرية في المحيطات والبحار تُهجّج النظم الإيكولوجية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري. ويتواصل العمل على توفير التوجيه في تطبيق نُهج التخطيط المكاني البحري والنظم الإيكولوجية في سياق عدد من المنظمات، بما في ذلك على نحو شامل لعدة قطاعات^(١٢٥). وفي هذا الصدد، جرى التسليم بأن الإدارة على مستوى المناطق، بما في ذلك إنشاء مناطق بحرية محمية، أداة هامة^(١٢٦).

٧٠ - وتشير التقديرات الواردة من أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى أن ١٤,٤ في المائة من المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية محمية حالياً، مما يدل على أن تحقيق العنصر الكمي للهدف ١١ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي في هذه المناطق^(١٢٧). وإذا نفذت الالتزامات الإضافية، من قبيل المشاريع التي وافق مرفق البيئة العالمية على تمويلها، والالتزامات الطوعية التي أعلن عنها خلال المؤتمر المعني بالمحيطات، وتحديات ميكرونيزيا ومنطقة البحر الكاريبي، والأهداف الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، على النحو المقرر، فستصبح ٢٣,٥ في المائة من المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية و ١٠,١ في المائة من المحيطات ككل محمية بحلول عام ٢٠٢٠^(١٢٨). ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود للتأكد من تحقيق الجوانب الأخرى للهدف، ولا سيما الإدارة الفعالة، والإنصاف، والصفة التمثيلية^(١٢٩).

سادسا - تعزيز التنفيذ من خلال النهج المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات

ألف - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين

٧١ - من المهم تعزيز تعاون الحكومات مع الهيئات والبرامج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص، ومجتمع المانحين، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الأهلية، والمؤسسات الأكاديمية، والجهات الأخرى ذات الصلة، وذلك من أجل وضع استراتيجيات شاملة للتوعية بالأهمية الطبيعية والثقافية للمحيطات، وكذلك بحالتها ودورها، بما في ذلك على الصعيد المحلي^(١٣٠). وفي هذا الصدد، يركز الإعلان المعنون "محيطاتنا مستقبلنا: دعوة للعمل" على الحاجة إلى تعزيز وتشجيع الشراكات والالتزامات الفعالة والشفافة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يشدد على الحاجة إلى نهج متكامل ومتعدد التخصصات وشامل لعدة قطاعات في تنفيذ الهدف ١٤ وغيره من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك إلى تكثيف التعاون والتنسيق والاتساق السياساتي^(١٣١).

٧٢ - ويجري حالياً تنفيذ عدد من المبادرات والأنشطة لتعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات، بما في ذلك، على سبيل المثال، الحوار العالمي في إطار مبادرة المحيطات المستدامة (انظر الفقرة ٦٨ أعلاه)، والتعاون الثنائي بين مختلف المنظمات، الذي يأخذ في بعض الأحيان طابعاً رسمياً من خلال التوقيع على مذكرات التفاهم^(١٣٢).

٧٣ - وفي الإعلان "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"، طُلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى دعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤ في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة عن طريق تعزيز التنسيق والاتساق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، مع مراعاة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات^(١٣٣).

٧٤ - وأحاطت المنظمات الأعضاء في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات علما في بيانها الموجه إلى العملية التشاورية غير الرسمية^(١٣٤)، بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في إطار الاختصاصات المنقحة التي اعتمدها الجمعية العامة^(١٣٥). وتشمل هذه الإنجازات، على وجه الخصوص، الشروع في جرد ولايات وأنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات التي وافقت عليها الأجهزة الإدارية المعنية لدى كل منظمة من المنظمات المشاركة بهدف تحديد مجالات التعاون والتآزر الممكنة، ومساعدة الدول على أن تحدد، على وجه الخصوص، المساعدة التقنية أو بناء القدرات التي يوفرها أعضاء الشبكة^(١٣٦). ويستضيف موقع الشبكة الإلكتروني الذي أنشأته منظمة الأغذية والزراعة ومولته بسخاء هذا الجرد، الذي يتيح أيضا فرصة ممتازة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات.

٧٥ - ووفرت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية مفيدة للتعاون والتنسيق الفعال بين جميع الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك تحديد مجالات التآزر المحتملة؛ وزيادة إبراز القضايا المتصلة بالمحيطات. ونفذ أعضاء الشبكة أنشطة التوعية، على سبيل المثال، من خلال الأنشطة الجانبية المشتركة والبيانات المشتركة، بغية استرعاء الانتباه إلى القضايا الناشئة والملحة، من قبيل آثار تغير المناخ على المحيطات وتحمض المحيطات^(١٣٧).

٧٦ - وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهم أعضاء الشبكة إسهاما كبيرا في مؤتمر المحيطات، من خلال أنشطة منها إعداد مذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمين العام لغرض العملية التحضيرية للمؤتمر والورقات المفاهيمية المتعلقة بمحاورات الشراكة السبعة المعقودة أثناء المؤتمر. وسجلت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أيضا التزاما طوعيا خلال مؤتمر المحيطات سيركز على توعية الأطر التنظيمية والسياساتية ذات الصلة وكذلك على أنشطة أعضائها لدعم تنفيذها. وتعكف شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أيضا على وضع منهجية وصيغة للإبلاغ تتعلق بمؤشر الغاية ١٤-ج من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك، إن أمكن، عن طريق استخدام استبيان لجمع البيانات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق تلك الغاية.

٧٧ - وأعرب أعضاء شبكة المحيطات في بيانهم لمؤتمر المحيطات، عن استعدادهم للاستفادة من الأنشطة التي سبق الاضطلاع بها من أجل تقوية وتعزيز تنسيق واتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية، بغية تحقيق الإمكانات الهائلة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات حتى يفوق تأثيرها تأثير أجزاءها مجتمعة، ولتوحيد أدائها، لا سيما من خلال وضع البرامج والمشاريع المشتركة.

٧٨ - ويرى أعضاء الشبكة أنها إذا حصلت على ما يكفي من الدعم والتمكين، فإنها قادرة تماما، كشراكة متعددة القطاعات والاختصاصات، على مضاعفة حجم المساعدة التي تحتاجها الدول، بطريقة متكاملة. وعلى وجه الخصوص، ومن خلال المشاريع والمنتجات المشتركة، بإمكان أعضاء الشبكة أن يقدموا المساعدة الفعالة لدعم الدول في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأقر الأعضاء أيضا بضرورة تعزيز التنسيق في معالجة المسائل الملحة، مثل العلاقة بين المحيطات، من ناحية، وتغير المناخ وتقلبه، وتحمض المحيطات، والحد من أخطار الكوارث، من جهة أخرى.

٧٩ - وفي الوقت نفسه، يعتبر أعضاء الشبكة أن تعزيز دورها سوف لا يتوقف على تنقيح اختصاصاتها، التي من المقرر أن تستعرضها الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، لتحويلها ولاية واضحة لإنجاز

مشاريع مشتركة فحسب، بل سيستفيد أيضا من أوجه الدعم الأخرى، بما في ذلك الدعم المالي. وفي هذا الصدد، أشادت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بالمثال الناجح لآلية الأمم المتحدة للمياه.

باء - بناء قدرات الدول على تنفيذ النظام القانوني للمحيطات والبحار

٨٠ - كان الهدف العام للعديد من مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو مساعدة الدول النامية في إدارة أنشطتها ومواردها المتعلقة بالمحيطات إدارة مستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة، ولا سيما في ضوء الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أبلغت المنظمة البحرية الدولية أنها أعطت الأولوية لبرامج المساعدة التقنية التي تركز على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية، آخذة في الاعتبار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

٨١ - وترد تفاصيل المبادرات الأخرى ذات الصلة وأنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في المساهمات الواردة في هذا التقرير^(١٣٨)، وهي تشمل الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها السلطة الدولية لقاع البحار، التي واصلت بناء قدرات الدول النامية في مجال البحوث والتكنولوجيا المتعلقة بأعماق البحار من خلال برامج تدريب المتعاقدين، وصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة^(١٣٩).

٨٢ - ووفقاً للولايات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، تواصل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية توفير فرص بناء القدرات حسب الطلب للدول الأعضاء، وهي فرص تستهدف بصفة خاصة تقديم المنظورات الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة التخصصات في مجال خبرتها، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة. كما تواصل الشعبة تقديم المعلومات والمشورة والمساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها، وتعزيز فهم أفضل للاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة، وبتوسيع نطاق قبول هذه الصكوك وتطبيقها بشكل موحد ومتسق وتنفيذها فعلياً^(١٤٠).

الزمالات

٨٣ - من خلال زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، أمكن تدريب ٣٠ شخصاً من ٢٦ دولة عضواً، منذ عام ١٩٨٦. ومُنحت إحدى الزمالات في عام ٢٠١٧، لفترة قصيرة مدتها أربعة أشهر فقط، بسبب محدودية حجم الأموال المتاحة. وبسبب الافتقار المزمّن للأموال اللازمة للزمالة، تم توجيه نداءات لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني.

٨٤ - ومنذ عام ٢٠٠٤، تم تدريب ١٣٠ فرداً من ٧٥ دولة عضواً عن طريق برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة نيّون للزمالات. ويتنفع حالياً ١٠ أفراد ح بزمالاتهم، وستُمنح عشر زمالات جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لدورة عام ٢٠١٨. وفي إطار برنامج الخريجين من برنامج الزمالات، عُقد اجتماعان في عام ٢٠١٦: اجتماع للخريجين عُقد بالتزامن مع مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا، في توغو؛ واجتماع الخريجين بشأن موضوع "المسائل البحرية في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا: تحديد الفرص والتحديات"، في بالي. وفي عام

٢٠١٧، عُقد اجتماع للخريجين بالتزامن مع مؤتمر المحيطات. وأعلنت الأمم المتحدة والمؤسسة اليابانية خلال ذلك الاجتماع عن بدء برنامج المحيطات المستدامة في عام ٢٠١٨، الذي سيوفر فرصاً للتدريب والبحوث المتقدمة في عدد من التخصصات ذات الصلة، بما في ذلك العلوم البحرية وإدارة البحار، من أجل دعم الحوكمة الفعالة للمحيطات، بما في ذلك تحقيق الهدف ١٤ وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات.

٨٥ - ومن خلال برنامج زمالة استراتيجية خاصة، مقدمة في إطار برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون، مُنحت زمالة مخصصة مدتها أربعة أشهر، من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، لموظف حكومي من هايتي. وشملت هذه الزمالة منهجاً دراسياً مخصصاً يركز على جوانب شؤون المحيطات وقانون البحار التي تتسم بأهمية استراتيجية معاصرة بالنسبة للدولة المعنية.

دورة تدريبية في مجال البحث العلمي البحري

٨٦ - في إطار برنامج للتدريب المشترك^(١٤١) بدعم مالي من معهد كوريا البحري، تم تنظيم دورة تدريبية ثانية تركز على احتياجات الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي، واللجنة الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة^(١٤٢)، في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، في سانت لوسيا.

الصناديق الاستثمارية

٨٧ - تواصل الشعبة إدارة تسعة صناديق استثمارية منشأة وفقاً للولايات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، فضلاً عن أحكام اتفاق الأرصد السميكية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت الشعبة تبرعات لهذه الصناديق الاستثمارية من، الاتحاد الروسي وأيرلندا، وجمهورية كوريا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، والمكسيك، وموناكو، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان^(١٤٣). ولم يتلق صندوق المساعدة أية أموال في إطار الاتفاق المتعلق بالأرصد السميكية وأصبح مستنفداً حالياً.

سابعاً - الاستنتاجات

٨٨ - بناء على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف القائم بذاته بشأن المحيطات - الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة - واصل المجتمع الدولي التركيز بقوة على المحيطات خلال الفترة قيد النظر. وبالفعل، عُقد عدد غير مسبوق من الاجتماعات المتصلة بالمحيطات في مقر الأمم المتحدة في السنة الماضية لمعالجة مختلف المسائل المتعلقة بالمحيطات. ومن بين هذه الاجتماعات، حظي اجتماع اللجنة التحضيرية ومؤتمر المحيطات بالمشاركة على نطاق واسع جداً. وعلى وجه الخصوص، ركز أكثر من ألف التزام طوعي وشراكة سُجلت خلال مؤتمر المحيطات على الاهتمام العالمي الواسع النطاق بالمسائل المتعلقة بالمحيطات^(١٤٤).

٨٩ - ولئن كانت هذه التطورات تدل على إحراز تقدم هام، يجب الحفاظ على هذا الزخم في معالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات مع الشعور بالحاجة الماسة إلى ذلك والاستفادة منه. وتحمل المحيطات ومواردها وعوداً كبيرة بوصفها محركات للتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تستفيد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بناء اقتصادات مستدامة قائمة على محيطات، وهي البلدان التي تعتمد

بالفعل اعتماداً شديداً على المحيطات من أجل توفير الغذاء والتغذية وسبل العيش وتحقيق مكاسب اجتماعية وثقافية. ومع ذلك، ففي حالة عدم الحفاظ على النظم الإيكولوجية للمحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود، أو عدم إصلاحها، في بعض الحالات، ستتعرض زيادة المنافع المتأتية من المحيطات، وفي كثير من الحالات، قد تفقد الأجيال المقبلة جزءاً من المنافع الحالية.

٩٠ - أولاً، سيكون من المهم زيادة ونشر المعرفة العلمية بالمحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وفهمها. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم تطوير التكنولوجيا واستخدامها على نطاق واسع في تيسير البحوث العلمية وإتاحة أكبر قدر من المنافع التي توفرها المحيطات من خلال تيسير إنشاء قطاعات اقتصادية واستخدامات جديدة بطريقة مسؤولة.

٩١ - وثانياً، من المهم للغاية توعية طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على جميع المستويات، من خلال تعزيز الدعوة، توعيتهم بحالة المحيطات والمشاكل المرتبطة بها، من أجل تعزيز الرعاية الفردية والمجتمعية للمحيطات وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في المبادرات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٩٢ - وثالثاً، ونظراً لأن المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات مترابطة ترابطاً وثيقاً ويلزم النظر فيها مجتمعة، من الضروري مواصلة تعزيز النهج المتكاملة للمسائل المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات. وداخل منظومة الأمم المتحدة، يظل التعاون فيما بين الوكالات، على غرار شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، أداة بالغة الأهمية في هذا الصدد.

٩٣ - ورابعاً، يجب أن يحتل العنصر البشري، بما في ذلك مناقشة المسائل الجنسانية، موقع الصدارة في أي محادثة بشأن التنمية المستدامة للمحيطات، بما في ذلك من خلال بناء القدرات. وهذا ما يتطلب أيضاً معالجة ظروف العمل على متن السفن، والهجرة عن طريق البحر، فضلاً عن تهريب الأشخاص والاتجار بهم عن طريق البحر وغير ذلك من الأخطار التي تهدد حياة الأشخاص وسبل معيشتهم في البحر.

٩٤ - ويشكل التنفيذ الكامل والفعال للإطار القانوني للمحيطات الوارد في الاتفاقية والصكوك ذات الصلة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني عنصراً حاسماً للأهمية في تحقيق هذه الأهداف وغيرها، فضلاً عن الالتزامات الواردة في الهدف ١٤ وفي غيره من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات. ولا يزال التنفيذ الفعال للاتفاقية عاملاً أساسياً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من المحيطات ومواردها للأجيال الحالية والمقبلة مع كفالة أن يظل استخدام المحيطات والبحار سلمياً ومستداماً ووفقاً لسيادة القانون.

الحواشي

* يصدر المرفق باللغة التي قدم بها فقط دون تحرير رسمي.

- (1) General Assembly resolution [71/257](#), para. 289.
- (2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, p. 3.
- (3) It should be noted that, due to word count restrictions on reports of the Secretary-General and the pace and scope of developments in the field of oceans and the law of the sea, the present report does not purport to be comprehensive, but to provide an illustrative and thematic overview of major developments.
- (4) These include: (a) the report of the Secretary-General on oceans and the law of the sea ([A/72/70](#)), which addresses the topic of focus of the eighteenth meeting of the United Nations Open-ended Informal Consultative Process on Oceans and the Law of the Sea (Informal Consultative Process); (b) the report on the work of the Informal Consultative Process at its eighteenth meeting ([A/72/95](#)); (c) the reports of the resumed twenty-seventh Meetings of States Parties to the United Nations Convention on the Law of the Sea ([SPLOS/316](#)); (d) the report of the Ad Hoc Working Group of the Whole on the Regular Process for Global Reporting and Assessment of the State of the Marine Environment, including Socioeconomic Aspects, on its eighth meeting ([A/72/89](#)); (e) the Report of the Preparatory Committee established by General Assembly resolution [69/292](#): Development of an international legally binding instrument under the United Nations Convention on the Law of the Sea on the conservation and sustainable use of marine biological diversity of areas beyond national jurisdiction ([A/CONF.230/4](#)); (f) Preparatory process of the United Nations Conference to Support the Implementation of Sustainable Development Goal 14: Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development, Note by the Secretary-General ([A/71/733](#)) and the concept notes and other documents prepared for the partnership dialogues of the Ocean Conference (available at: oceanconference.un.org/documents) and (g) other relevant documents, such as the statements by the Chair of the Commission on the Limits of the Continental Shelf on the progress of work in the Commission ([CLCS/96](#), [CLCS/98](#) and [CLCS/100](#)).
- (5) Inputs have been received from the Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean (OPANAL), Agreement on the Conservation of Small Cetaceans of the Baltic, North East Atlantic, Irish and North Seas (ASCOBANS), Baltic Marine Environment Protection Commission — Helsinki Commission (HELCOM), Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions, Commission for the Conservation of Antarctic Marine Living Resources, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Hague Conference on Private International Law, International Atomic Energy Agency (IAEA), International Commission for the Conservation of Atlantic Tunas (ICCAT), International Hydrographic Organization (IHO), International Labour Organization (ILO), International Maritime Organization (IMO), International Mobile Satellite Organization (IMSO), Intergovernmental Oceanographic Commission (IOC) of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), International Seabed Authority, North Atlantic Salmon Conservation Organization (NASCO), North East Atlantic Fisheries Commission (NEAFC), Northwest Atlantic Fisheries Organization (NAFO), Organization of American States (OAS), Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UN-OHRLS), OSPAR Commission, Permanent Court of Arbitration (PCA), Secretariat of the Convention on Biological Diversity (SCBD), Southeast Asian Fisheries Development Center (SEAFDEC), United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), the United Nations Environment Programme (UNEP), United Na-

الحواشي

- tions High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Meteorological Organization (WMO). All contributions are available from: www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions72.htm.
- (6) See, for example, the statements made at the twenty-seventh meeting of the Meeting of States Parties to the United Nations Convention on the Law of the Sea (SPLOS/316); Our Ocean, our future: call for action, A/RES/71/312, annex, para. 11.
- (7) As at 31 August 2017, there were 168 parties to the Convention, 150 parties to the 1994 Agreement relating to the Implementation of Part XI of the Convention and 86 parties to the 1995 Agreement for the Implementation of the Provisions of the Convention relating to the Conservation and Management of Straddling Fish Stocks and Highly Migratory Fish Stocks (the Agreement).
- (8) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2167, p. 3.
- (9) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1836, p. 3.
- (10) ISBA/23/A/3. Also see Comments by the Secretary-General on the recommendations contained in the final report on the periodic review of the International Seabed Authority pursuant to article 154 of the United Nations Convention on the Law of the Sea (ISBA/23/A/5/Rev.1).
- (11) ISBA/23/A/13.
- (12) ISBA/23/LTC/CRP.3*. A list of related questions is contained in document ISBA/23/C/12
- (13) See SPLOS/304 and SPLOS/316.
- (14) See SPLOS/316.
- (15) Ibid.
- (16) See CLCS/95, CLCS/96 and CLCS/98.
- (17) Information on the Open Meeting is available in the website of the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea (http://www.un.org/depts/los/clcs_new/clcsopen_2017.htm).
- (18) See Maritime Zone Notifications 122 to 127, concerning deposits made by Pakistan, the Russian Federation, Qatar, Ecuador and the Sudan, respectively (<http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/depositpublicity.htm>).
- (19) For more information, see the received contributions at: www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions72.htm.
- (20) The Preparatory Committee held its first, second, third and fourth sessions from 28 March-8 April 2016, 26 August to 9 September 2016, 27 March to 7 April 2017 and from 10 to 21 July 2017, respectively.
- (21) The advance, unedited version of the report is available at: <http://www.un.org/depts/los/biodiversity/prepcom.htm>.
- (22) These included the 2004 International Convention for the Control and Management of Ships' Ballast Water and Sediments (BWM Convention) on 8 September 2017, the 2003 Convention Revising the Seafarers' Identity Documents Convention, as amended, on 8 June 2017, and the 2007 Work in Fishing Convention on 19 November 2017. For information on additional instruments, see the received contributions at: www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions72.htm.

- (23) See, the first part of the report of the Secretary-General on oceans and the law of the sea (A/72/70), addressing the topic of focus of the eighteenth meeting of the Informal Consultative Process. This instrument aims to strengthen the global response to the threat of climate change by lowering greenhouse gas emissions in order to hold the increase in the global average temperature to well below 2 degrees Celsius above pre-industrial levels and to pursue efforts to further limit the temperature increase to 1.5 degrees Celsius. Additionally, the Agreement aims to strengthen the ability of countries to deal with the impacts of climate change. http://unfccc.int/paris_agreement/items/9485.php.
- (24) FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1, Annex, preamble.
- (25) A/72/95, para. 15.
- (26) Additional information may also be found in the received contributions at: www.un.org/Depts/los/general_assembly/.
- (27) General Assembly resolution 71/312, annex, para. 11.
- (28) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15662FINAL_15_June_2017_Report_Goal_14.pdf.
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15662FINAL_15_June_2017_Report_Goal_14.pdf.
- (29) The voluntary commitments were registered by inter alia, States, United Nations entities, intergovernmental organizations and non-governmental organizations: <https://oceanconference.un.org/commitments/>.
- (30) See resolutions E/2017/7, and A/RES/71/313 adopted respectively, on 7 June and 6 July 2017.
- (31) See <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/>. The framework will be complemented by indicators at the regional and national levels, which will be developed by Member States. All indicators for SDG 14 targets, except for targets 14.4 and 14.5, fall under the category of Tier III, under which there is no established methodology or standards for the indicator or where the methodology and standards are being developed or tested.
- (32) See <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>. On 13 July 2017, the High-level Political Forum conducted the review of the implementation of Sustainable Development Goal 14. <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=20000&nr=2216&menu=2993>.
- (33) The Declaration is currently available as E/2017/L.29–E/HLPF/2017/L.2, para. 19. The President's summary of discussion highlights the double challenge of increasing outputs while safeguarding the ocean and seas. It recognized that the Ocean Conference has made significant headway in addressing the ocean challenges in the context of the 2030 Agenda through, inter alia, the "Our ocean, our future: call for action", which enumerates comprehensive plans of action to be taken by all actors. See https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16673HLPF_2017_Presidents_summary.pdf.
- (34) 2030 Agenda, preamble.
- (35) Sustainable development goal 5, "Achieve gender equality and empower all women and girls", calls for the elimination of discrimination against all women and girls everywhere.
- (36) For the programme of the conference and further details, see <http://www.giurisprudenza.unimib.it/DATA/bacheca/file/locandina2.pdf>, and http://www.assidmer.net/doc/Call_for_Papers_gender_ilos.pdf.

الحواشي

- (37) See <https://ilg2.org/2016/12/12/write-on-call-for-papers-gender-implications-of-the-law-of-the-sea/>.
- (38) See http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_214472.pdf. Men constitute approximately 60 per cent of detected labour trafficking victims.
- (39) See <http://www.ilo.org/global/standards/subjects-covered-by-international-labour-standards/seafarers/lang--en/index.htm>.
- (40) A list of the States that have informed the ILO of their acceptance of the 2014 amendments can be found at: www.ilo.org/global/standards/maritime-labour-convention/long--en/index.htm. The 2016 amendments to the Code, which are expected to enter into force in January 2019, would call upon States to take into account the latest version of the Guidance on eliminating shipboard harassment and bullying.
- (41) The Convention is complemented by the Work in Fishing Recommendations, 2007. See also ILO contribution.
- (42) They can be found at: http://www.ilo.org/sector/Resources/codes-of-practice-and-guideline/WCMS_428592/lang--en/index.htm.
- (43) See http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_535063/lang--en/index.htm.
- (44) More information about the Programme can be found at: www.ilo.org/wcmsp5/group/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_429359.pdf.
- (45) The UN Convention on the Rights of Migrants defines a migrant worker as a “person who is to be engaged, is engaged or has been engaged in a remunerated activity in a State of which he or she is not a national”.
- (46) ILO contribution.
- (47) According to the UNHCR, in 2016 more than 363,700 refugees and migrants crossed the Mediterranean Sea to Europe and almost 83,000 refugees and migrants crossed in 2017. See UNHCR contribution.
- (48) As at 21 June 2017, approximately 5,000 people in 2016 and 2,000 people in 2017 died or have gone missing. See UNCHR contribution and <http://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean> for most recent figures.
- (49) By the end of May 2017, approximately 60,230 refugees and migrants, mainly from Sub-Saharan Africa, used the central Mediterranean route from Libya to Italy. See UNHCR contribution.
- (50) The number of refugees and migrants using the eastern Mediterranean route, Turkey to Greece has decreased in 2017 as compared to 2016, with around 173,000 arrivals. Nearly half of those using this route were from the Syrian Arab Republic. See UNHCR contribution.
- (51) UNHCR contribution.
- (52) Ibid.
- (53) Ibid.
- (54) Ibid.
- (55) [A/RES/71/1](#).
- (56) Ibid.

- (57) It is estimated that world seaborne trade volumes surpassed a record 10 billion tons in 2015, but shipments only expanded by 2.1 per cent, a pace notably slower than the historical average. The port industry also experienced significant declines in growth, with the top 20 container ports, accounting for about half of the world's container port throughput, showing a decline in growth rate, from 5.6 per cent in 2014 to 0.5 per cent in 2015. UNCTAD, *Review of Maritime Transport, 2016*.
- (58) Ibid. The world fleet grew by 3.5 per cent in 2015, the lowest growth rate since 2003, yet still higher than the 2.1 per cent growth in demand, leading to a continued situation of global overcapacity. Most shipping segments suffered historic low levels of freight rates and weak earnings, triggered by weak demand and oversupply of new tonnage.
- (59) For example, the Legal Committee of the IMO at its 104th session approved a draft resolution to be submitted to the 30th session of the IMO Assembly aimed at encouraging implementation and entry into force of the Protocol of 2010 to the International Convention on Liability and Compensation for Damage in Connection with the Carriage of Hazardous and Noxious Substances by Sea, 1996, which covers liability and compensation for damage caused by the transport of hazardous and noxious substances by ship.
- (60) IMO Council, document C 117/D. Specific strategic directions for the IMO were identified and approved by the IMO Council, in the context of preparing the Strategic framework for the period 2018-2023. The complete Strategic Plan as well as performance indicators and outputs will be presented for adoption to the 30th session of the IMO Assembly, which will be held at the end of 2017.
- (61) See IMO document LEG 104/15, p. 3, and annex 9.
- (62) General Assembly resolution [71/257](#).
- (63) MSC 98/23, p. 32.
- (64) MSC.4/Circ.245, p. 2. The number of acts of piracy and armed robbery against ships, which were reported to IMO to have occurred or been attempted in 2016 is 221, a 27 per cent decrease from the 303 reported in 2015. The areas most affected by acts and attempted acts of piracy and armed robbery against ships in 2016 were the South China Sea (68 in total), West Africa (62 in total), the Western Indian Ocean (Arabian Sea, East Africa, the Persian Gulf and the wider Indian Ocean) with 35 in total, South America Pacific and the Caribbean (25 in total), the Straits of Malacca and Singapore (21 in total), Yellow Sea (7 in total), and the North Atlantic and Pacific Ocean (3 in total). During the first six months of 2017, 87 incidents were reported to the International Maritime Bureau globally, which represented a reduction from the equivalent six-month period in 2016. MSC.4/Circ.245, p. 2.
- (65) For example, the number of incidents attributed to Somalia-based pirates (Arabian Sea) increased from 15 to 21; in the Gulf of Guinea, there was an increase from 35 to 62 incidents, representing a 77 per cent increase; and the number of reported acts of piracy and armed robbery in the South America Pacific and the Caribbean increased to 25 incidents, compared with 5 reported incidents in 2015.
- (66) The Contact Group on Piracy off the Coast of Somalia, at its 20th Plenary in July 2017 acknowledged that piracy remained a threat in the region and considered that the spike in recent incidents may imply that piracy networks retain the capability and the intent to commit acts of piracy and armed robbery at sea. Communiqué of the 20th Plenary, available at: www.lessonsfrompiracy.net/files/2017/07/Communique-20th-plenary.pdf.
- (67) MSC 98/23, p. 73; MSC.1/Circ.1585.
- (68) MSC 98/23, p. 71.

الحواشي

- (69) Communiqué of the 20th Plenary, para. 36.
- (70) ReCAAP Half Yearly report (January-June 2017), p. 1.
- (71) www.imo.org/en/OurWork/Security/PIU/Pages/DCoC.aspx.
- (72) www.imo.org/en/OurWork/Security/PIU/Documents/DCOC%20Jeddah%20Amendment%20English.pdf.
- (73) UNHCR contribution. Following the commitments made under the Brazil Declaration and Plan of Action to create a regional consultative process in the Caribbean, the Caribbean Migration Consultations (CMC) were established with a view to coordinated, rights-based and effective management of mixed migration in the region. The CMC held its first Technical Meeting in December 2016, and discussed the complexity and increasing magnitude of mixed migration throughout the Caribbean and the importance of developing balanced migration policies based on human rights and refugee-protection principles.
- (74) UNODC contribution.
- (75) The SRP provides an opportunity and space for all stakeholders engaged in counter narcotics activity on the Southern Route to coordinate, collaborate and de-conflict their work. UNODC Maritime Crime Programme, Annual report 2016, p. 6.
- (76) The Symposium will be held from 25 to 26 September in Vienna. UNODC contribution.
- (77) [A/71/95](#), paras. 11 and 22. The major effects of climate change on oceans include ocean warming, ocean acidification and their cumulative impacts, such as sea-level rise, extreme weather events, loss of polar ice, coastal inundation and erosion, destruction of infrastructure and property, saltwater intrusion, degradation of ecosystems as well as agricultural land, ocean stratification and hypoxia, or oxygen depletion, migration of fish stocks and coral bleaching. These impacts are affecting the oceans in addition to many existing cumulative pressures, such as overfishing and harmful fishing practices, pollution, habitat degradation, loss of biodiversity, and ocean noise. During the eighteenth meeting, delegations acknowledged that anthropogenic climate change was affecting the oceans, with environmental, social and economic impacts for all States and, in particular, developing countries, especially least developed countries, landlocked developing countries and small island developing States and low-lying coastal countries as well as coastal African States.
- (78) [A/CONF.230/11](#), annex, para 13 (k). The Ocean Conference in “Our ocean, our future: call for action”, called on all stakeholders to conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development by taking, inter alia, actions on an urgent basis, including developing and implement effective adaptation and mitigation measures that contribute to increasing and supporting resilience to ocean and coastal acidification, sea-level rise and increase in ocean temperatures, and to addressing the other harmful impacts of climate change on the ocean as well as coastal and blue carbon ecosystems.
- (79) See General Assembly resolution [71/312](#).
- (80) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15662FINAL_15_June_2017_Report_Goal_14.pdf
- (81) See https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16673HLPF_2017_Presidents_summary.pdf.
- (82) IOC-UNESCO, Summary Report of the Twenty-Ninth Session of the Assembly (21-29 June 2017, Paris, France), Part 1, pp. 14-16. See also resolution XXIX-1: “International (UN) Decade of Ocean Science for

- Sustainable Development” available at: http://www.ioc-unesco.org/index.php?option=com_oe&task=viewDocumentRecord&docID=19647.
- (83) Ibid, Part 2, p. 1.
- (84) The Regular Process for Global Reporting and Assessment of the State of the Marine Environment, including Socioeconomic Aspects, aims to regularly review the state of the marine environment and enables policymakers and all stakeholders to identify and prioritize areas for action including as an input to the implementation of the Agenda 2030 Sustainable Development Goals. The First Assessment is available at: http://www.un.org/Depts/los/global_reporting/global_reporting.htm.
- (85) See General Assembly resolution 70/235 of 23 December 2015.
- (86) Copies of the Technical Abstracts are also available on the website of the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea at http://www.un.org/Depts/los/global_reporting/global_reporting.htm.
- (87) See General Assembly resolution 71/257 of 23 December 2016.
- (88) See the Programme of Work of the second cycle as annexed to the report on the work of the Ad Hoc Working Group of the Whole on the Regular Process, document A/71/32.
- (89) See <http://www.helcom.fi/Lists/Publications/BSEP122.pdf>.
- (90) See also other ongoing regional and global assessments that have been compiled in the “Inventory of available information on recent and ongoing assessments and other processes at the regional and global levels relevant to the Regular Process”, which is available on the website of the.
- (91) See World Economic Forum website at <https://www.weforum.org/agenda/2016/09/12-cutting-edge-technologies-that-could-save-our-oceans/>. For example, advancements in technology including the devices fitted to automated underwater vehicles (AUVs) allow them to measure moving water while in motion, including monitoring upper-ocean currents, a development which is expected to have significant cost benefits over traditional ship-based data collecting, in which one day of ship-based data collecting can cost as much as a month of AUV operation.
- (92) Global Marine Technology Trends 2030 report, available at <http://www.lr.org/en/news-and-insight/news/global-marine-technology-trends-2030.aspx>.
- (93) For example, using liquefied natural gas fuels can reduce air pollutants substantially below all current and proposed emissions standards for traditionally fuelled marine diesel engines, without increasing nitrogen oxide emissions.
- (94) See, e.g., IRENA, Innovation outlook: Offshore wind (2016), available at: https://www.irena.org/DocumentDownloads/Publications/IRENA_Innovation_Outlook_Offshore_Wind_2016.pdf.
- (95) For example, the WMO and the Prince Albert II of Monaco Foundation (FPA2) are jointly promoting a Polar Challenge, announced in March 2016, with a prize of 500,000 Swiss francs to the first team able to complete a 2000km continuous mission under the sea-ice with an automated underwater vehicle (AUVs) in the Arctic or Antarctic to promote innovation towards a cost-effective, scalable and sustainable monitoring system for the polar oceans.
- (96) IMO document MSC 98/23, paras. 20.1 to 20.3.
- (97) The relevance was recognized in the feasibility study prepared by a High-Level Panel appointed by the Secretary-General pursuant to resolution 68/224. See <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2015/10/Feasibility-Study-of-Technology-Bank.pdf> and A/70/408.

الحواشي

- (98) FAO, The state of world fisheries and aquaculture 2016, p. 38.
- (99) A/CONF.210/2016/1, para. 33.
- (100) SDG 14.4 “By 2020, effectively regulate harvesting and end overfishing, [IUU] fishing and destructive fishing practices and implement science-based management plans, in order to restore fish stocks in the shortest time feasible, at least to levels that can produce maximum sustainable yield as determined by their biological characteristics.”.
- (101) For the recommendations, see the report of the resumed Review Conference on the Agreement for the Implementation of the Provisions of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 relating to the Conservation and Management of Straddling Fish Stocks and Highly Migratory Fish Stocks, held in New York from 23 to 27 May 2016, in document [A/CONF.210/2016/2](#). Measures for the conservation of other species, such as marine mammals and seabirds are also being undertaken during the period under review. See contributions of ASCOBAMS, CCAMLR and CMS.
- (102) These amendments, which were agreed in 2007, introduced an approach that includes safeguarding the marine environment, conserving marine biodiversity and minimizing the risk of long term adverse effects of fishing activities on the marine ecosystem. The amendments also streamline NAFO’s decision-making process, strengthen the obligations of Contracting Parties, Flag States and Port States, and institute a formal dispute settlement mechanism. See also SEAFDEC contribution (e.g., regarding the Development of the Electronic ASEAN Catch Documentation System).
- (103) In accordance with resolution [69/109](#), the General Assembly undertook in 2016 a further review of the actions taken by States and RFMO/As in response to paragraphs 113, 117 and 119 to 124 of resolution [64/72](#) and paragraphs 121, 126, 129, 130 and 132 to 134 of resolution [66/68](#), on the impacts of bottom fishing on vulnerable marine ecosystems and the long-term sustainability of deep-sea fish stocks, with a view to ensuring effective implementation of the measures therein and to make further recommendations, where necessary. Subsequent to this review, the Assembly adopted resolution [71/123](#), in which it, inter alia, welcomed the important progress made in implementation of the relevant provisions but noted with concern the uneven implementation of those provisions and that, in particular, bottom fishing continues to occur in certain areas beyond national jurisdiction without an impact assessment having been completed in the 10 years since the adoption of resolution [61/105](#). It adopted additional measures and decided to conduct in 2020 a further review. See also, e.g. FAO contribution, NEAFC contribution (in November 2016, NEAFC adopted a formal policy regarding the management of deep sea fish stocks).
- (104) www.fao.org/fishery/psm/agreement/parties/en.
- (105) FAO contribution. The parties, inter alia, agreed to hold meetings every two years along with supplementary technical meetings as required. The first meeting was held in May 2017. The Parties also agreed that a staged approach should be adopted with regards to data exchange and called for the establishment of an open-ended technical working group to provide guidance on the development of data exchange mechanisms, established the Working Group under Part 6 of the Agreement (on special requirements of developing States Parties in relation to the implementation of port State measures consistent with the Agreement and adopted its terms of reference. See <http://www.fao.org/fi/static-media/MeetingDocuments/PSMA/Parties/ReportAdvanceCopy.pdf>. The first meeting of that Group was held in June 2017. The Working Group recommended that “support should consider legal and policy aspects, institutional set-up and capacity, and operations and procedures”. It also agreed on draft terms of reference for the funding mechanisms to assist developing States parties.

- (106) NEAFC contribution.
- (107) <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=56551#.WZonP-kpCUk>. The objective of the Guidelines is to provide assistance to States, RFMO/As, regional economic integration and other intergovernmental organisations when developing, implementing, harmonising or reviewing Catch Document Schemes to prevent fish derived from IUU fishing from entering domestic and international markets.
- (108) Target 14.6 of the 2030 Agenda sets forth a commitment to “[b]y 2020, prohibit certain forms of fisheries subsidies which contribute to overcapacity and overfishing, eliminate subsidies that contribute to illegal, unreported and unregulated fishing and refrain from introducing new such subsidies, recognizing that appropriate and effective special and differential treatment for developing and least developed countries should be an integral part of the World Trade Organization fisheries subsidies negotiation”.
- (109) FAO contribution.
- (110) See e.g. OSPAR contribution.
- (111) ASCOBANS contribution.
- (112) See SCBD and UNEP contributions.
- (113) Adopted at the thirteenth meeting of the Conference of the Parties (COP) to the CBD, in December 2016. SCBD contribution.
- (114) See, e.g., Report of the seventeenth meeting of the Informal Consultative Process, [A/71/204](#).
- (115) UNEP contribution.
- (116) SCBD contribution.
- (117) FAO contribution.
- (118) IMO contribution. At the recent 38th Consultative Meeting of Contracting Parties to the London Convention, 1972 and 11th Meeting of Contracting Parties to the London Protocol, 1996, governments called for more action to address marine litter in the oceans, particularly plastics and microplastics, which are severely threatening the marine environment. Options are being considered by the Open-ended Working Group of the Basel Convention to further address microplastics and marine plastic litter under the Basel Convention. The Stockholm and Basel Conventions also created a working group to work on the impact of plastic wastes and related toxic chemicals, in particular persistent organic pollutants and endocrine disrupting chemicals that end up as marine litter.
- (119) IMO and OSPAR contributions. For example, a regional action plan on marine litter in the Baltic Sea was recently agreed by members of the Baltic Sea Marine Environment Protection Commission (HELCOM). It aims to significantly reduce marine litter by 2025. OSPAR’s Marine Litter Regional Action Plan on Marine Litter is continued to be implemented. As part of the Plan, dialogue has been ongoing with the cosmetics industry on the phasing out of the use of microbeads in wash off products by 2020. States Parties to OSPAR also called on the European Union to adopt legal measures to achieve a 100 per cent phasing out of microplastic particles in personal care and cosmetic products in line with action 47 of the OSPAR’s Regional Ac.
- (120) SCBD contribution, ASCOBANS contribution.
- (121) Ibid.
- (122) IMO contribution.

الحواشي

- (123) SCBD contribution. The purpose of the Global Dialogue is to provide a forum for regional marine and fisheries organizations to share experience in managing marine biological resources and to reinforce cross-sectoral collaboration. The documents for the meeting are available at:
<https://www.cbd.int/doc/?meeting=SOIOM-2016-01>. The second Dialogue is expected to take place in 2018 preceded by an informal working group consisting of the Secretariats of the CBD, FAO and UNEP, as well as interested regional organizations. See also OSPAR and UNEP contributions.
- (124) For example FAO, *Review and analysis of international legal and policy instruments related to deep-sea fisheries and biodiversity conservation in areas beyond national jurisdiction* (<http://www.fao.org/3/a-i7009e.pdf>); UNEP-WCMC, *Governance of areas beyond national jurisdiction for biodiversity conservation and sustainable use — Institutional arrangements and cross-sectoral cooperation in the Western Indian Ocean and South East Pacific* (<https://www.unep-wcmc.org/resources-and-data/governance-of-abnj>); and Global Environment Facility Scientific and Technical Advisory Panel, *Governance Challenges, Gaps and Management Opportunities in Areas Beyond National Jurisdiction* (<http://www.stagef.org/governance-challenges-gaps-and-management-opportunities-areas-beyond-national-jurisdiction>).
- (125) SCBD, UNEP contributions.
- (126) “Sea, My Life: Our Voyage to Marine Protected Areas”; a GEF and UNDP publication available at: <https://www.thegef.org/sites/default/files/publications/Sea%2C%20my%20life-2017.pdf> It is estimated that there are approximately 14,700 marine protected areas around the world, covering an area of almost 15 million km² and representing a little over five percent of the oceans.
- (127) SCBD contribution.
- (128) Ibid.
- (129) Ibid. See also OSPAR contribution.
- (130) See [A/RES/71/312](#).
- (131) Ibid.
- (132) With regard to the protection of the marine environment and conservation of resources, recent examples include: the MOU between the Commission for the Conservation of Antarctic Marine Living Resources (CCAMLR) and the Secretariat for the Agreement on the Conservation of Albatrosses and Petrels of 27 November 2015, and the Arrangement between CCAMLR and the South East Atlantic Fisheries Organisation of 2 June 2017.
- (133) UN-Oceans is an inter-agency mechanism that promotes cooperation, coordination and coherence of United Nations system and the International Seabed Authority’ activities related to oceans and coastal areas. See www.unoceans.org.
- (134) See http://www.unoceans.org/fileadmin/user_upload/un oceans/docs/UN-Oceans_statement_ICP-18_Final_to_Legal_Counsel.pdf.
- (135) See [A/RES/68/70](#), annex.
- (136) The inventory which was launched in 2016 during the seventeenth meeting of the Informal Consultative Process, and other relevant documents are available on the UN-Oceans website at: www.unoceans.org.
- (137) UN-Oceans held the following side events: (1) “Sustainable Development Goal 14: Oceans — Science-based solutions for achieving adaptation and mitigation goals”, at the twenty-second session of the Confer-

ence of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), the twelfth session of the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Kyoto Protocol and the first session of the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement (Marrakesh, Morocco, 9 November 2016); (2) “Ocean in the 2030 Agenda: UN-Oceans Harboursing SDG 14”, (New York, 5 June 2017); (3) (jointly with UN-Water) “Connecting Fresh Water with Salt Water: Joining Hands to Help Achieve Sustainable Development Goals 6 and 14 — A Win-win for Freshwater and Oceans”, (New York, 7 June 2017); and (4) “Monitor and review SDG 14”, (New York, 10 July 2017). Another UN-Oceans side event is planned to take place in the context of the twenty-third session of the Conference of the Parties to the UNFCCC, the thirteenth session of the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Kyoto Protocol and the second part of the first session of the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement, to be held in Bonn, Germany, from 6 to 17 November 2017.

- (138) Details of other relevant initiatives undertaken by intergovernmental organizations are provided in the contributions available on the website of the Division at www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions72.htm. See particularly, the contributions from FAO, ICCAT, IHO, ILO, IMO, IMSO, IOC, OAS, OHRLLS, CBD Secretariat, SEAFDEC, UNCTAD, UNEP, UNHCR, UNODC, and WMO.
- (139) See ISA contribution. Fourteen training spots have already been offered by some contractors in 2017, with four scheduled for the second half of 2017 and an additional four scheduled for 2018. As at 31 May 2017, a total of 115 scientists or government officials from 45 countries have been beneficiaries of financial support from the Endowment Fund.
- (140) A list of activities is available on the website of the Division at www.un.org/depts/los/.
- (141) The Training Programme on Marine Scientific Research under the United Nations Convention on the Law of the Sea was launched as a partnership between the Division and the IOC, at the SAMOA Conference on Small Island Developing States, 1-4 September 2014.
- (142) IOCARIBE is a regional subsidiary body of the Intergovernmental Oceanographic Commission (IOC). It is the IOC Sub-Commission for the Caribbean and Adjacent Regions and is responsible for the promotion, development and co-ordination of IOC marine scientific research programmes, the ocean services, and related activities, including training, education and mutual assistance (TEMA) in the Caribbean and Adjacent Regions.
- (143) A detailed financial and substantive report on the status of the Trust Funds managed by the Division is available on the website of the Division at www.un.org/depts/los/.
- (144) [A/CONF.230/14](#).